Document: EB 2014/113/R.7/Add.1.
Agenda: 5(b)
Date: 7 November 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

استجابة إدارة الصندوق على التقييم المؤسسي لسياسة تمويل المنح في الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

John Murray McIntire
نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2419 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.mcintire@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة عشرة بعد المائة
روما، 15–16 ديسمبر/كانون الأول 2014

للاستعراض

المحتويات

أولا– المقدمة	1
ثانيا– النتائج	1
ثالثا – التوصيات	2
رابعا – موافقة الإدارة	3
خامسا – الاختلافات المتبقية	4
سادسا – المضي قدما	6

استجابة إدارة الصندوق على التقييم المؤسسي لسياسة تمويل المنح في الصندوق

أولا– المقدمة

1- ترحب إدارة الصندوق بفرصة توفير استجابتها على التقرير النهائي للتقييم المؤسسي لسياسة تمويل المنح في الصندوق (EC 2014/85/W.P.5)، وبما يتماشى مع أحكام سياسة التقييم في الصندوق. تود إدارة الصندوق أن تشكر مكتب التقييم المستقل في الصندوق على إتاحة الفرصة لها لتوفير تغذيتها الراجعة أثناء إعداد التقييم.

2- تقدر إدارة الصندوق الاستعراض المفيد والكبير الذي وفره التقرير، وتشير إلى العديد من مجالات الفهم المشترك والموافقة على نتائج وتوصيات هذا التقييم. إلا أن هنالك عدد قليل من الاختلافات الهامة التي لحظناها مما يتعلق بالعمليات الأساسية لتخصيص الموارد. ونظرا للأهمية الحاسمة لهذه القضايا، يرد ما تقترحه إدارة الصندوق للمضي قدما في المقطع سادسا أدناه.

ثانيا– النتائج

3- تثني إدارة الصندوق على النهج الاستشرافي الذي تبناه مكتب التقييم المستقل في إعداد هذا التقييم، وتوافق على النتيجة الإجمالية التي توصل إليها وهي أن: "برنامج المنح هو فعلا مورد قيم وفريد لدعم ولاية الصندوق" (نظرة عامة، الفقرة 40). وهي تشير إلى أن ما خلص إليه التقييم المؤسسي من أنه "يمكن للمنح أن تشكل أداة هامة لتحقيق ولاية الصندوق في الحد من الفقر الريفي، وفي رفد القروض وغيرها من الأنشطة غير الإقراضية" (الذيل، الفقرة 252) وتوافق على "أن العديد من القضايا التي أثارها هذا التقييم تتعلق بإدخال تحسينات هي ضمن النطاق المعقول لما يمكن للصندوق أن يصل إليه" (الذيل، الفقرة 270). وتتوجه تعليقات إدارة الصندوق على تقرير التقييم بهذه النتائج الإجمالية.

4- توافق إدارة الصندوق بصورة عريضة على النتائج ذات الصلة ببرنامج المنح، وحافظة المنح، وأهمية وفعالية سياسة المنح وكفاءة العمليات والإجراءات ذات الصلة بها. وبالنسبة للتعليق القائل بأن "عدد المنح المصممة، والموافق عليها، والمنفذة لكل عام عدد كبير جدا مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعاملات بالنسبة للصندوق"، ترغب إدارة الصندوق في إيضاح أنها تسعى إلى "السيطرة" على عدد المنح في الحافظة النشطة (الذيل، الفقرة 54)، وذلك أساسا من خلال زيادة وسطي حجم المنح (الذيل، الفقرة 55)، وقد حققت نجاحا كبيرا بهذا الصدد في السنوات الأخيرة.

5- وبصورة مشابهة، تعترف إدارة الصندوق بالحاجة إلى إغلاق المنح في الوقت المحدد لها (الجدول 9). ولتحقيق هذا، فقد أناطت لشعبة المراقب والخدمات المالية بالصلاحيات الملائمة لاتخاذ إجراءات من طرف واحد في الحالات التي لا توفر فيها الجهات المقترضة للصندوق المعلومات الضرورية عن إغلاق المنحة. وفيما يتعلق بالاستنتاج القائل بأن "العديد من المنح كانت مجرد تعاون لمرة واحدة مع الجهة المقترضة، بما يشبه التعاون التعاقدي" (الذيل، الفقرة 263)، فإنه من الهام الأخذ بعين الاعتبار بأن حوالي نصف مبالغ

المنح (48 بالمائة) المصادق عليها كانت لجهات متلقية تلقت خمس منح أو أكثر من الصندوق، وحوالي أربعة أخماسها لجهات متلقية تلقت منحتين أو أكثر من الصندوق (الجدول 7).

ثالثا – التوصيات

6- من الهام هنا ذكر بعض الإجراءات المحددة التي اتخذتها إدارة الصندوق في السنوات الأخيرة، بغية تحسين إدارة برنامج المنح في الصندوق. وسيوفر هذا أيضا سياقا للاستنتاج الذي خرج به مكتب التقييم المستقل القائل "أنه وعلى الرغم من أن أهمية السياسة قد قدرت بشكل عام على أنها غير مرضية إلى حد ما، فقد لاحظ التقييم وجود تحسينات في الامتثال لأهداف السياسة وشروطها في مجموعة المنح الموافق عليها من عام 2010 فصاعدا." (نظرة عامة، الفقرة 21).

7- منذ عام 2010، ورئيس الصندوق يثير الأسئلة الخاصة بتوجيه وكفاءة سياسة المنح ومقترحات المنح في الصندوق. وتبعا لذلك، وفي عام 2012، تم رفض العديد من طلبات التمويل، إما بسبب الافتقار إلى الملاءمة الاستراتيجية لهذه المقترحات، أو بسبب وجود نواقص في جودتها الإجمالية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2013، وبعد فترة وجيزة من التحاقه بالصندوق، فوض رئيس الصندوق نائب الرئيس بمهمة إجراء استعراض، وتقدير، وتطرق للتحديات ذات الصلة بالتوجه الاستراتيجي لسياسة المنح وعملياتها في الصندوق وإدارتها وفعاليتها وكفاءتها. وفي الوقت نفسه، تم تجميد العمل بالمنح الصغيرة (سواء العالمية منها أو الإقليمية) بانتظار القرارات الاستراتيجية في أعقاب هذا الاستعراض.

8- تم الشروع بالاستعراض الاستشرافي الذي بادر به نائب رئيس الصندوق بأربعة أهداف محددة وهي: (1) تغيير موقع منح الصندوق بحيث تغدو أداة أولية عالية القيمة لإدارة المعرفة وحوار السياسات لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (2) تعزيز التوجه الاستراتيجي لسياسة المنح بأسلوب يسهم على أكبر وجه ممكن بتحقيق الهدف الاستراتيجي الإجمالي للصندوق؛ (3) تحسين الكفاءة، والشفافية، والمساءلة في تخطيط وتصميم وإدارة المنح؛ (4) تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر لمنح الصندوق. وبعد استكمال الاستعراض، وبعد مناقشات مسهبة مع لجنة الإدارة التنفيذية في الصندوق حول التوصيات التي خرج بها، وفي يونيو/حزيران 2014، أصدر رئيس الصندوق مذكرة تحدد التدابير المرحلية بمفعول فوري، كما تم إلغاء وقف المنح الصغيرة الذي كان جاريا.

9- وتدعم الإجراءات المذكورة أعلاه الاستنتاج الذي خرج به مكتب التقييم المستقل من أن هنالك تحسينات ملحوظة في أداء برنامج المنح منذ عام 2010 "ويرجع ذلك إلى تجديد الإشراف من جانب الإدارة العليا والجهود التي بذلت – بما في ذلك جهود رئيس الصندوق ونائبه – لتحسين أهمية برامج المنح بشكل عام في السنوات الأخيرة." (نظرة عامة، الفقرة 21). وقد وجدت إدارة الصندوق بأن تقرير التقييم يرفد حسب الأصول ما خرج به تقرير استعراض نائب الرئيس، وأن الجمع بين هذين التقريرين من شأنه أن يساعد إدارة الصندوق على المضي قدما في تنمية السياسات والإجراءات وآليات الرصد الملائمة لتحسين الكفاءة والفعالية الإجمالية لبرنامج المنح وتعزيز مساهمته في الحد من الفقر الريفي.

10- وعلى هذه الخلفية، ترد وجهات نظر إدارة الصندوق فيما يخص التوصيات المحددة التي خرج بها التقييم أدناه. وترد الجوانب التي تتفق فيها إدارة الصندوق بشكل كامل مع التقرير، أو تتفق فيها معه من حيث المبدأ أولا، تليها الجوانب التي تختلف فيها وجهات النظر.

رابعا – موافقة الإدارة

11- تعتقد إدارة الصندوق بأن إعداد سياسة جديدة للمنح هو ما سينبثق بصورة منطقية عن نتائج التقييم، وتتماشى هذه التوصية بصورة كاملة مع وجهة النظر الحالية لإدارة الصندوق، وبالتالي توافق إدارة الصندوق على التوصية بإعداد سياسة جديدة للمنح من جديد، عوضا عن تعديل سياسة تمويل المنح في الصندوق لعام 2009 (توصيات، الفقرة 43). ومن الجدير بالذكر، أنه قد تم تصور مثل هذا السيناريو بالفعل في الوثيقة الخاصة بنموذج عمل الصندوق التي عرضت على الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر للموارد (يونيو/حزيران 2014). ومنذ ذلك الحين، تم إنشاء مجموعة عمل بغية تقديم سياسة جديدة للمنح والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها في دورته التي ستعقد في أبريل/نيسان 2015.

12- توافق إدارة الصندوق على التوصية بوجوب عدم وجود مخصص منفصل للمنح الإقليمية (الذيل، الفقرة 277). إلا أنه سيتم استمرار استخدام هذه المنح كأداة تمويلية، نظرا لقيمتها العالية في دعم الكيانات والمبادرات الإقليمية. وعلى ضوء هذا، سوف توفر الإدارة ميزانية لهذه الأداة تحت نافذة المخصصات غير القطرية، والتي تعرف حاليا باسم نافذة المنح العالمية.

13- وفيما يتعلق بالاستثمار في نظم معلومات إدارة المنح (الذيل، الفقرتان 296 و297)، توافق الإدارة عموما على التوصية وتؤكد من جديد على أنه، ومع التحول إلى النظام الجديد للمنح والمشروعات الاستثمارية، وبعد المرحلة الأولى من تنفيذه، يتوقع لهذا النظام أن يحسن من توفر المعلومات عن المنح. وبصورة مشابهة، ومع تعمق تنفيذ نظام ملف حياة المشروعات مع تنفيذ النظام الجديد للمنح والمشروعات الاستثمارية، يتوقع أن يتحسن الوصول إلى الوثائق. وأخيرا، ستوسع إدارة الصندوق منصة سجل تقدير نظامي الجودة – وهو أداة على شبكة الإنترنت تستخدم حاليا لإدارة عملية ضمان الجودة لأغراض حافظة الإقراض في الصندوق – لدعم عملية استعراض المنح، وبالتالي توفير منصة واحدة لإدارة سير عمليات ضمان الجودة في الصندوق، واقتناص ونشر المعلومات المتولدة عن عملية الاستعراض.

14- وعلى وجه العموم، تشير إدارة الصندوق إلى أنه، وفيما يتعلق بالتوصيات، فإن التقرير يضم تفاصيل أكثر بكثير مما هو عليه الحال في العادة في التقييمات المؤسسية. وتشير إدارة الصندوق، على أية حال، إلى "الاعتراف بالحاجة إلى بعض المرونة في تحديد عمليات التنفيذ" في التقرير النهائي (الذيل، الفقرة 272). وتبعا لذلك، ستنظر إدارة الصندوق حسب الأصول في التوصيات لتبنيها أو للنظر فيها عند استكمال السياسة الجديدة للمنح وتعديل إجراءات المنح. وأما التوصيات التي تقع في هذه الفئة المحددة فهي التالية: (1) الهدف الشامل للمنح القطرية والعالمية، مع تحديد نطاق المنح العالمية والقطرية (الذيل، الفقرتان 275، 276)، و(2) بعض النصوص ومعايير الأهلية الرئيسية (الفقرة 281).

15- وفيما يتعلق بالتوصية بجعل إعداد تقرير سنوي عن وضع المنحة أو أي أداة مشابهة لهذا التقرير مطلبا رئيسيا بالنسبة لجميع المنح، ولتبسيط عمليات إدارة المنح (الفقرتان 290، 291)، فإن إدارة الصندوق تعي جيدا المبرر لهذا الاقتراح وتوافق عليه من حيث المبدأ. كما أنها توافق أيضا من حيث المبدأ على تعزيز أدوات الرصد والتتبع بالنسبة لجميع المنح وتحسين رفع التقارير عنها إلى المجلس التنفيذي (الفقرة 292). وستحدّث إدارة الصندوق عملية استعراض الحافظة وتوسع من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق تبعا لذلك. ومن هنا سيتم التأكيد على تعميم برنامج المنح في نظام الاستعراض والإبلاغ، عوضا عن إيجاد عملية منفصلة للمنح، لضمان أن يبقى برنامج المنح مرتبطا بصورة عضوية بالمهمة الإجمالية للصندوق وببرامجه الاستثمارية وأنشطته غير الإقراضية. وتود إدارة الصندوق أن تسجل بأن التوصية باحتمال إجراء تقييمات للمنح من قبل طرف ثالث (الذيل، الفقرة 292) لا أساس لها في أي من التحليلات والمناقشات المعمقة، ولذا فهي ليست بالحل العملي نظرا للتكاليف التي تنطوي عليها والموارد الإدارية المتاحة للصندوق.

خامسا – الاختلافات المتبقية

16- تدرك الإدارة فوائد الترويج لعملية تخصيص أكثر تنافسية، وبخاصة بالنسبة للمنح الإقليمية والعالمية. ومن جهة أخرى، فإن لديها تحفظات قوية حول التخصيص التنافسي للمنح القطرية كما أوصى به التقرير (الذيل، الفقرة 287)؛ أولا، بسبب ما ينطوي عليه ذلك من تحول جوهري عن المواءمة الحالية لمخصصات القروض مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ وثانيا، لأن النهج التنافسي الكامل المقترح لن يسهم في بناء شراكات مؤسسية طويلة الأمد، وهو ما تم تحديده كهدف مرغوب به في برنامج المنح.

17- وبنفس الصورة، فلدى إدارة الصندوق تحفظات جدية بشأن التوصية القائلة بعدم الاستمرار بتوفير المنح كمكون في القروض (الذيل، الفقرة 286) لأن هذه التوصية تتعارض تماما مع التأكيد الأخير على تعزيز الأنشطة غير الإقراضية مثل بناء الشراكات، وحوار السياسات، وإدارة المعرفة، وعلى وجه الخصوص في البلدان متوسطة الدخل، والتي غالبا ما تتداخل مع البلدان "الخضراء". كذلك يدعم هذا التأكيد مكتب التقييم المستقل في الصندوق (انظر التقارير السنوية الأخيرة عن نتائج وأثر عمليات الصندوق). إلا أن الإدارة توافق على أن هنالك حاجة لتوفير المزيد من الحماية لهذه المنح من خلال استخدامها بصورة عالية التركيز لأغراض الأنشطة غير الإقراضية والحاجة إلى المزيد من الوضوح حول القيمة المضافة المتوقعة للمنح، ورصد/إبلاغ أكثر صرامة عن النتائج والمخرجات المخصوصة.

18- وتشير إدارة الصندوق إلى أن التوصية القائلة بوجوب توسيع الأهلية بما يتجاوز البلدان "الخضراء" (الفقرة 282) أمر نافذ المفعول بالفعل. علاوة على ذلك، فإن الدول المصنفة "حمراء" أو "صفراء" بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مؤهلة **بالفعل** لتلقي المنح القطرية المخصوصة. وتدرك إدارة الصندوق الحاجة لتزويد جميع الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق (منخفضة ومتوسطة الدخل) بإمكانية الوصول إلى أداة المنح الرامية إلى تعزيز تنمية القدرات المناصرة للفقراء، وحوار السياسات، وإدارة المعرفة، بغض النظر عن وضع ديونها الوطنية. وبالتالي، وعندما صادق المجلس التنفيذي على التدابير المقترحة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق في أبريل/نيسان 2007[1] فقد صادقت أيضا على سياسة الصندوق

[1] EB2007/90/R.2

في تمويل المنح فيما يتعلق بإطار القدرة على تحمل الديون[2]. وبالإضافة إلى ضمان قدرة البلدان الخضراء المقترضة على الاستمرار في الوصول إلى ما يعادل 1.5 بالمائة من برنامج العمل السنوي، نصت سياسة التمويل بالمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون على أن البلدان المصنفة بموجب هذا الإطار كبلدان حمراء أو صفراء مؤهلة للتمويل بالمنح كما تنص عليه المخصصات السنوية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للمشروعات أو البرامج وبالتالي فإنها لا تحتاج إلى مخصص منفصل للمنح من نافذة المنح القطرية. ومن هنا، وبالنسبة لأنشطة المساعدة التقنية والدعم المؤسسي، سيتم الاستمرار في تطبيق المعايير الموجودة كما حددتها سياسة التمويل بالمنح لأغراض اختيار المنح والموافقة عليها. وسيكون المبلغ الإجمالي للمنح المقدمة بموجب القدرة على تحمل الديون والمبلغ المخصص لأهداف سياسة المنح متسقا مع المخصصات القطرية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولذا، وبصورة موجزة، يحق للبلدان منخفضة الدخل (الصفراء والحمراء) والبلدان متوسطة الدخل الحصول على موارد المنح من مخصصاتها حسب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، سواء من خلال إطار القدرة على تحمل الديون أو من خلال التمويل بالمنح المحدود (1.5 بالمائة من برنامج العمل) لأغراض تنمية القدرات وحوار السياسات وإدارة المعرفة باتباع الإجراءات المنصوص عليها في سياسة تمويل المنح. ويتم تسجيل المنح القطرية المخصوصة في التقرير السنوي

19- في الماضي، استخدمت البرامج القطرية المنح القطرية المخصوصة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لدعم حوار السياسات الحاسم بصورة كبيرة وناجحة. وهنالك أمثلة ممتازة عن هذا النهج التي يمكن أن نراها في العديد من البلدان. ففي كمبوديا، مولت منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون دراسة عن النمو الزراعي والحد من الفقر استخدمت لإعداد استراتيجية القطاع الزراعي. وفي نيبال، في الفترة 2010–2011، وبناء على طلب من حكومة نيبال، دعم الصندوق إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية من خلال منحة هدفت إلى مساعدة الحكومة على إعداد استراتيجية إنمائية شاملة للقطاع الزراعي، استنادا إلى البحوث والتحاليل المتعلقة بسياسة ووضع القطاع وإلى مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة. كذلك كان الحال في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبناء على طلب من وزارة التخطيط والاستثمار ووزارة الزراعة، يسر الصندوق إجراء دراسة اقتصادية تربط الزراعة بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وقد ساعدت هذه الدراسة في صياغة استراتيجية لإدارة الزارعة والموارد الطبيعية، وعلى وجه الخصوص، لتعديل الهدف المتنامي لمعدل النمو السنوي في قطاع الزراعة.

20- وعلى ضوء الخبرة المكتسبة مع مرور الوقت، تعتبر الإدارة أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مترافقا بسياسة تمويل المنح، هو نظام عادل وشفاف لتخصيص موارد كل من المنح والقروض لجميع الدول الأعضاء، وبالتالي فهي لا توافق على التوصية التي تطالب الصندوق بالاستغناء عن استخدام هذا النظام في تخصيص المنح. وبصورة مشابهة، تعتبر إدارة الصندوق بأن النسبة الحالية للمنح القطرية إلى المنح العالمية والإقليمية ملائمة على وجه العموم، وبالتالي فهي لا توافق على التوصية القائلة بوجوب "أن تتلقى المنح القطرية مخصصات أكبر بكثير من إجمالي الموارد المتاحة" (الذيل، الفقرة 285). تتمتع جميع الدول الأعضاء بالوصول إلى المنح القطرية المخصوصة، إذ بإمكان البلدان المصنفة على أنها حمراء/صفراء

[2] EB 2007/90/R.3

بموجب آلية إطار القدرة على تحمل الديون أن تسحب من مخصصاتها وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (معينة بالمنح). أما البلدان المصنفة خضراء، فبإمكانها استخدام التمويل بالمنح الذي صادق عليه المجلس التنفيذي مدركا الحاجة إلى ضمان تلقي البلدان الخضراء لغالبية التمويل الموفر لها من الصندوق على أساس قروض، بما يتماشى مع كل من قدرتها على السداد والحاجة إلى توفير التدفقات العائدة من القروض لأغراض توليد الموارد الداخلية.

21- تقر الإدارة بالتوصية بإمكانية "تفويض المجلس التنفيذي إدارة الصندوق تفويضا كاملا بالموافقة على المنح" (الذيل، الفقرة 294). إلا إن الإدارة ترى وجوب النظر في مثل هذا المقترح بعد تحسن الإداء الإجمالي لسياسة المنح وبرنامج المنح بصورة كبيرة.

سادسا – المضي قدما

22- كما ورد، وعلى الرغم من المشاورات الوثيقة وتبادل وجهات النظر، هنالك بعض الاختلافات الموجودة بين مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق فيما يتعلق ببعض التوصيات الواردة في هذا التقييم. وتقترح إدارة الصندوق التطرق إلى المجالات الحاسمة التي لم يتم التوصل إلى اتفاق فيها على النحو التالي.

23- ستصيغ إدارة الصندوق سياسة جديدة للمنح بناء على استنتاجات التقييم المؤسسي، وستدرج فيها التوصيات الموافق عليها بالفعل. وبهذا ستستعرض وتنظر في إدخال التوصيات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار انسجامها مع الزخم الاستراتيجي الإجمالي للسياسة:

(أ) الهدف الشامل للمنح القطرية والعالمية (الذيل، الفقرتان 275، و276)؛

(ب) المزيد من "الحماية" لمكون المنح في القروض، من خلال ضمان استخدام أكثر تركيزا لهذه المنح للأنشطة غير الإقراضية (الفقرة 17 أعلاه)؛

(ج) تعزيز عملية تخصيص المنح والاستعراض الداخلي لها من خلال تعميمها في عملية تخصيص واستعراض القروض (الذيل، الفقرتان 288 و289)؛

(د) إدخال المزيد من التبسيط على إدارة المنح (الذيل، الفقرتان 290 و291)؛

(هـ) زيادة المدة الزمنية للمنح (الذيل، الفقرة 283)؛

(و) بعض التغييرات (الطفيفة) في نسبة التخصيص بين المنح القطرية والمنح العالمية (الذيل، الفقرة 285).

24- وفيما يتعلق بالتوصية بإخراج المنح القطرية من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتوسيع مرفق المنح القطرية ليشمل البلدان الحمراء والصفراء، توصي إدارة الصندوق بأن تتطرق مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لهذه القضية في سياق استعراضها للنظام، وعندما يتم ذلك، وتبعا لذلك يمكن إدراج أي قرار يتخذ بهذا الشأن مما قد يغير الإجراءات الحالية في سياسة المنح الجديدة في الصندوق.